

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

هيكلة موازنات وحدات الإدارة المحلية في سورية

**Budget Structures of the
Local Administration Units in Syria**

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد خالد المهيني

إعداد الطالبة الباحثة

غيناء موفق الحاج علي

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

فهرس المحتويات :

٣	فهرس الرسوم التوضيحية:
٤	فهرس الجداول:
٧	مقدمة البحث :
٩	مشكلة البحث :
٩	هدف البحث :
٩	الدراسات السابقة :
١١	فرضيات البحث:
١١	منهج البحث :
١٣	الباب الأول: الموازنة العامة للدولة في سورية هيكلتها وخصائصها
١٥	الفصل الأول مفهوم الموازنة العامة للدولة.....
١٥	المبحث الأول : تطور التنظيم المالي.....
٢٠	المبحث الثاني :نشوء فكرة الموازنة.....
٢٣	المبحث الثالث : مفهوم الموازنة العامة للدولة.....
٢٩	المبحث الرابع : الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية.....
٣١	الفصل الثاني المبادئ الأساسية للموازنة العامة للدولة.....
٣٨	الفصل الثالث : تبويب الموازنة العامة للدولة وأنواعها.....
٣٨	المبحث الأول تبويب الموازنة العامة للدولة.....
٤٢	المبحث الثاني : تطور اتجاهات الموازنة العامة للدولة وأنواعها.....
٤٩	الفصل الرابع : تبويب وإعداد الموازنة العامة للدولة في سورية.....
٤٩	المبحث الأول: تبويب الموازنة العامة للدولة في سورية.....
٥٨	المبحث الثاني :إعداد الموازنة العامة للدولة في سورية والرقابة عليها.....
٦٢	الباب الثاني : موازنات الوحدات الإدارية المحلية في سورية.....
٦٤	الفصل الأول : نظام الإدارة المحلية في سورية.....
٦٤	المبحث الأول : مفهوم نظام الإدارة المحلية.....
٦٩	المبحث الثاني : الإدارة اللامركزية أو الإدارة المحلية في سورية.....
٧٥	الفصل الثاني : موازنات الوحدات الإدارية المحلية في سورية.....
٧٩	المبحث الأول : موازنة وزارة الإدارة المحلية والبيئة.....

٨٤	المبحث الثاني : موازنات المحافظات
٩١	المبحث الثالث : الموازنة المستقلة
١٠١	المبحث الرابع: موازنات المدن والبلدان والقرى الاعتبارية والبلديات
١١٥	المبحث الخامس: أثر قصور الموارد المحلية لوحدة الإدارة المحلية
١١٥	على الموازنة العامة للدولة في سورية
١٢٢	الفصل الثالث : نقاط ضعف الإدارة المالية لنظام الإدارة المحلية في سورية
١٢٨	الفصل الرابع : دراسة تحليلية لموازنات وحدات الإدارة المحلية في محافظة ريف دمشق
١٦٣	الباب الثالث : دراسة مقارنة لتشريعات أنظمة الإدارة المحلية وتمويلها
١٦٤	الفصل الأول : جمهورية ألمانيا الاتحادية
١٧٨	الفصل الثاني : المملكة الأردنية الهاشمية
١٩٤	الفصل الثالث: مقارنة أنظمة الإدارة المحلية وتمويلها بين كل من ألمانيا والأردن و سورية
٢٠٠	الباب الرابع: النتائج والتوصيات
٢٠٨	المصادر والمراجع

فهرس الرسوم التوضيحية:

- رسم توضيحي ١: تطور الموازنة العامة للدولة ٤٣
- رسم توضيحي ٢: العلاقة بين الإدارة المحلية والتنمية المحلية ٦٨
- رسم توضيحي ٣: خريطة محافظة ريف دمشق حسب التقسيمات الإدارية ١٢٨
- رسم توضيحي ٤: خريطة ألمانيا مقسمة حسب الولايات ١٦٤
- رسم توضيحي ٥: خريطة الأردن حسب التقسيمات الإدارية ١٧٨
- رسم توضيحي ٦: مقارنة أنظمة الإدارة المحلية وتمويلها بين كل من ألمانيا والأردن وسورية ١٩٤

فهرس الجداول:

- جدول ١: التبويب الوظيفي لنفقات الموازنة العامة للدولة في سورية ٥٠
- جدول ٢: التبويب الوظيفي المعدل للموازنة العامة للدولة في سورية ٥١
- جدول ٣: التبويب الاقتصادي لنفقات العمليات الجارية للموازنة ٥٢
- جدول ٤: التبويب النوعي لنفقات وإيرادات الموازنة العامة للدولة في سورية ٥٥
- جدول ٥: إيرادات الموازنة العامة للدولة في سورية موزعة وفق البنود ٥٥
- جدول ٦: وحدات الإدارة المحلية ضمن الموازنة العامة للدولة ٧٧
- جدول ٧: الموازنة الاستثمارية لوزارة الإدارة المحلية والبيئة للعام ٢٠٠٥ ٨١
- جدول ٨: موازنة المجالس المحلية لعام ٢٠٠٥ ٨٦
- جدول ٩: الموازنة الاستثمارية للمحافظات لعام ٢٠٠٥ ٨٨
- جدول ١٠: مجموع نفقات وإيرادات الموازنات المستقلة التقديرية للمحافظات للعام ٢٠٠٥ ٩٨
- جدول ١١: مجموع الإنفاق الفعلي من الموازنات المستقلة للمحافظات للعام ٢٠٠٥ ٩٨
- جدول ١٢: اعتمادات المشاريع الاستثمارية للمدن الداخلة في الخطة لعام ٢٠٠٥ ١٠٢
- جدول ١٣: مجموع موازنات مجالس المدن الداخلة في الخطة للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٠٣
- جدول ١٤: مجموع موازنات مجالس المدن غير الداخلة في الخطة للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٠٤
- جدول ١٥: مجموع نفقات وإيرادات مجالس البلدان للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٠٥
- جدول ١٦: مجموع نفقات وإيرادات مجالس القرى الاعتبارية لعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٠٥
- جدول ١٧: مجموع نفقات وإيرادات مجالس البلديات لعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٠٦
- جدول ١٨: تمويل الإنفاق المحلي المقدر للعام ٢٠٠٥ ١١٧
- جدول ١٩: الموازنة الاستثمارية لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ ١٣١
- جدول ٢٠: اعتمادات الإنفاق الجاري للأجهزة المحلية التابعة لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٣٥
- جدول ٢١: نفقات الموازنة المستقلة المقدره لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ ١٣٧
- جدول ٢٢: تتبع تنفيذ نفقات الموازنة المستقلة لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ ١٣٨
- جدول ٢٣: إيرادات الموازنة المستقلة لمحافظة ريف دمشق ١٣٩
- جدول ٢٤: نفقات مجالس المدن الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ ١٤٣
- جدول ٢٥: إيرادات مجالس المدن الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب ١٤٤
- جدول ٢٦: فوائض وعجز قطع حسابات الموازنات لمجالس المدن الداخلة في الخطة ١٤٥

جدول ٢٧: الإنفاق الاستثماري لمدينة الزبداني للعام ٢٠٠٥.....	١٤٥
جدول ٢٨: الإنفاق الاستثماري لمدينة النيبك للعام ٢٠٠٥.....	١٤٦
جدول ٢٩: الإنفاق الاستثماري لمدينة التل للعام ٢٠٠٥.....	١٤٦
جدول ٣٠: الإنفاق الاستثماري لمدينة داريا للعام ٢٠٠٥.....	١٤٧
جدول ٣١: الإنفاق الاستثماري لمدينة دوما للعام ٢٠٠٥.....	١٤٧
جدول ٣٢: الإعانات المخصصة لمجالس المدن الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق لعام ٢٠٠٥....	١٤٩
جدول ٣٣: نفقات مجالس المدن غير الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب.....	١٤٩
جدول ٣٤: إيرادات مجالس المدن غير الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب.....	١٥١
جدول ٣٥: فوائض وعجز قطع حسابات الموازنات لمجالس المدن غير الداخلة في الخطة في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥.....	١٥٣
جدول ٣٦: مجموع نفقات وإيرادات مجالس البلدان في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب.....	١٥٥
جدول ٣٧: فوائض وعجز قطع حسابات الموازنات لمجالس البلدان في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥.....	١٥٥
جدول ٣٨: مجموع نفقات وإيرادات مجالس القرى الاعتبارية في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب.....	١٥٦
جدول ٣٩: فوائض وعجز قطع حسابات الموازنات لمجالس القرى الاعتبارية في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥.....	١٥٧
جدول ٤٠: مجموع نفقات وإيرادات بلديات محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥ موزعة حسب الأبواب.....	١٥٧
جدول ٤١: مجموع فوائض وعجز قطع حسابات الموازنة لمجالس البلديات في محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥.....	١٥٨
جدول ٤٢: فوائض موازنات مجالس المدن والبلدان والبلديات والقرى الاعتبارية في محافظة ريف دمشق لعام ٢٠٠٥.....	١٥٩
جدول ٤٣: التوزيع النسبي للإنفاق على الوظائف المشتركة بين الموازنات الأربع في العام ٢٠٠٤ في ألمانيا:	١٦٩
جدول ٤٤: التوزيع النسبي لأنواع إيرادات المحليات في كل من ألمانيا الشرقية والغربية.....	١٧٣

- جدول ٤٥: تبويب موازنة البلدية في الأردن موزعة حسب الفصول..... ١٨٩
- جدول ٤٦: مكونات رأس مال بنك تنمية المدن والقرى..... ١٩١

مقدمة البحث :

شهدت العقود الأخيرة توجهاً إصلاحياً عالمياً واسعاً شمل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولقد جاء هذا التوجه متزامناً مع التغيرات المتسارعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة وما ترتب عليها من اهتزاز الحواجز بين الدول وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وتزايد المنافسة بين الدول وتعدد أنماطها إلى الدرجة التي أبرزت حاجة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى إجراء مراجعة شاملة ومستمرة لأداء كافة الأطر والسياسات الفاعلة في المجتمع حتى يتمكن من التواجد الفعال على ساحة المنافسة العالمية .

ولقد جاء إصلاح شؤون المالية العامة في قلب مبادرات الإصلاح التي تبنتها الدول المختلفة. فمالية الدولة بالإضافة إلى أنها تترجم توجهات السياسة العامة في المجتمع فإن برامجها وأرقامها تحدد الأهداف الأساسية للسياسة المالية . ومن هنا تبرز الأهمية الحاسمة لإصلاح المالية العامة في تحقيق استقرار بيئة الأعمال وزيادة القدرة التنافسية للدولة ، والقضاء على التشوهات الناتجة عن عمل آلية السوق . هذا بالإضافة إلى الدور الهام للمالية العامة في تخفيض الفقر ورفع مستوى التنمية الاجتماعية . ومن هنا تؤكد الأدبيات المالية والاقتصادية على الأهمية الحاكمة لإصلاح المالية العامة ، ليس في الارتقاء معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب بل وفي ضبط مسار الأداء التنموي العام للمجتمع . وتؤكد هذه الأدبيات أيضاً على أن الإصلاح المالي يجب أن يستشعر المجتمع تأثيره الإيجابي عليه ، وفي هذا السياق تحتل العناصر الإصلاحية التي ترفع درجة الشفافية والمساءلة أهمية كبيرة ، حيث أن مردودها المجتمعي والاقتصادي شديد الارتفاع؛ فهي ترفع من مستوى الرضا العام في المجتمع نتيجة تشاركه مع الحكومة في اختيار أولويات الإنفاق العام ورصد مساراته ومراقبة دوره في تحقيق أهداف المجتمع . ويعني كل ذلك أن الشفافية والمساءلة تدعم عملية الديمقراطية والرشد الاقتصادي في توطين الموارد في آن واحد.

وتستأثر عملية التنمية على المستوى المحلي باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لما يترتب عليها من نهوض بالمجتمعات المحلية ورفع لمستوى الدخل والمعيشة للمواطنين. وفي العقود الماضية، شهد العالم تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية كان لها تأثيرها على دور الدولة بصفة عامة وعلى دور الهيئات المحلية بصفة خاصة

في عملية التنمية، وقد تمثلت هذه التحولات باتجاه العديد من الدول إلى اقتصاد السوق، وتطور دور القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والاتجاه نحو المزيد من الديمقراطية، والتمكين Empowerment، وتبني المنظمات العامة لمفاهيم مقتبسة من إدارة الأعمال مثل المقارنة المرجعية Benchmarking، وإدارة الجودة الشاملة Total Quality Management وبالتالي باتت الهيئات المحلية أكثر استجابة وقدرة على تحديد أولويات التنمية عن طريق صناع القرار المحليين الذين هم أكثر إلماماً بالشؤون المحلية وأكثر قدرة على الاتصال بالمواطنين المحليين. ونتيجة لما سبق، فقد حدث تحول في دور الإدارة المحلية في عملية التنمية، حيث أصبح يتعين عليها إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في هذه العملية، وأن توجه الدفة بدلاً من أن تديرها، وقد أخذ الدور الجديد للمؤسسات المحلية في عملية التنمية أشكالاً وآليات مختلفة في العديد من دول العالم، لعل من أهمها التعاقد مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات، والمشاركة في صنع السياسات العامة.

وكما أن التنمية المحلية مرتبطة بنظام الإدارة المحلية الديمقراطي فهي مرتبطة كذلك بكفاءة الإدارة المالية لنظام الإدارة المحلية ووجود تخطيط مالي يعمل على استغلال الموارد المتاحة بالشكل الأمثل. وتتبنى معظم دول العالم المتقدمة أنظمة تمويلية لنظام الإدارة المحلية تقوم على توزيع إيرادات الدولة بين الحكومات المركزية والحكومات المحلية. وتختلف هذه الأنظمة باختلاف الأنظمة السياسية لتلك الدول، فالأمر يختلف في الدول الاتحادية عنه في الدول المركزية.

والآن ومع نمو المدن وشيوع اللامركزية أصبح على الوحدات المحلية أن تكون أكثر استجابة في مجال تقديم الخدمات العامة وتمويلها وأن تقوم بـ:

- إدارة الموارد المتاحة بكفاءة أكبر .
- البحث عن مصادر جديدة للتمويل وزيادة قدرتها على الاقتراض لتمويل الخدمات العامة.
- البحث عن طرق تجذب القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وتقديم الخدمات العامة المحلية .

مشكلة البحث :

ارتقى قانون الإدارة المحلية رقم ١٥ لعام ١٩٧١ في سورية بوحدات الإدارة المحلية من الجانب التنظيمي نصاً حيث أعطى الوحدات الإدارية الشخصية الاعتبارية وجعل لكل وحدة مجلساً. ولكن بقي مستوى الخدمات والبنية التحتية في هذه الوحدات وخاصة خارج المدن الكبرى ضعيفاً وقاصراً عن مواكبة التطور ومتطلبات التنمية المحلية، ويرجع ذلك إلى قصور موازنات وحدات الإدارة المحلية وعدم كفاءة إعدادها وتنفيذها وارتباطها بالموازنة العامة للدولة، وإلى قدم القوانين التي تنظم عملية إعداد هذه الموازنات بالإضافة إلى تشتت تمويل هذه الوحدات على عدة موازنات وضعف الموارد المحلية لهذه الوحدات مما يجعلها تعتمد على الموازنة العامة للدولة في تمويل المشاريع المحلية .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة الواقع الحالي لعملية إعداد موازنات وحدات الإدارة المحلية في سورية ، كما يبين الموازنات التي تمول هذه الوحدات وإيراداتها وذلك من أجل تحديد مشكلات ونقاط الضعف في هذه العملية ، وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات لرفع كفاءة عملية إعداد وتنفيذ الموازنات على المستوى المحلي بالاستفادة من تجارب الدول الأخرى .

الدراسات السابقة :

١- دراسة حولاني ، منار ٢٠٠٦: بعنوان "الإفصاح المحاسبي في وحدات الإدارة المحلية في سورية في ظل نظرية الأموال المخصصة"^١ . هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل معايير المحاسبة الحكومية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية المعتمدة على نظرية الأموال المخصصة وإلى عرض الواقع الحالي للمحاسبة الحكومية في وحدات الإدارة المحلية في سورية لإظهار نقاط الضعف فيه وأثر ذلك على الإفصاح المحاسبي في هذه الوحدات ، وصولاً إلى تقديم نموذج لتطبيق تلك المعايير في وحدات الإدارة المحلية في سورية بما يلائم هذه الوحدات، والتوصل إلى مقترحات تساهم في

^١ حولاني ، منار . " الإفصاح المحاسبي في وحدات الإدارة المحلية في سورية في ظل نظرية الأموال المخصصة " . رسالة دكتوراه . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سورية . ٢٠٠٦ .

تطوير المحاسبة الحكومية ورفع مستوى الإفصاح المحاسبي في وحدات الإدارة المحلية .

٢- دراسة ميالة ، بطرس ٢٠٠٤: بعنوان " استخدام نظام الموازنة الصفرية كبديل عن موازنة البنود والرقابة في إعداد الموازنة العامة ومعوقاته -دراسة ميدانية في سورية^١ " وقد هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم نظام الموازنة الصفرية ودراسة تطبيق هذا النظام في سورية وفوائده وبيان الصعوبات التي قد تظهر خلال تطبيق هذا النظام من أجل وضع الحلول والتي من شأنها التغلب على هذه الصعوبات.

٣- دراسة حولاني ، منار ٢٠٠١ : بعنوان " الموازنة الصفرية وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإدارية المحلية في سورية - حالة تطبيقية محافظة ريف دمشق^٢ " وقد هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم الموازنة العامة للدولة وبيان مفهوم الموازنة الصفرية ، وتقديم نموذج مقترح لتطبيق الموازنة الصفرية في وحدات الإدارة المحلية في سورية.

٤- دراسة المهاني ، محمد خالد ٢٠٠٠: بعنوان " الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق^٣ " وقد قدمت الدراسة عرضاً لواقع الموازنة العامة للدولة في سورية ، ومن ثم تعرضت إلى آفاق التطوير وذلك لجهة إعادة النظر بمنهجية التخطيط من تخطيط شامل إلى تخطيط تأشيرى ، كما قدمت مقترحات محددة في سياسات الموازنة إيراداً وإنفاقاً بما يساعد على التوجه إلى التوازن الاقتصادي المستهدف وتقليص فجوة العجز ، وإعادة النظر بارتباط مالية القطاع العام الاقتصادي بالموازنة العامة للدولة ، والاتجاه إلى منحه الاستقلالية في التخطيط والقرار الإداري ، إضافة إلى بعض المقترحات التي تساهم في تحسين الأساليب

^١ ميالة ، بطرس . " استخدام نظام الموازنة الصفرية كبديل عن موازنة البنود والرقابة في إعداد الموازنة العامة ومعوقاته " . مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية . المجلد السابع العدد الثالث عشر . ٢٠٠٤ . عدن . اليمن
^٢ حولاني ، منار . " الموازنة الصفرية وإمكانية تطبيقها في الوحدات الإدارية المحلية في سورية " . رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد . جامعة دمشق . دمشق . سورية ٢٠٠١
^٣ المهاني ، محمد خالد . " الموازنة العامة للدولة في سورية الواقع والآفاق " . مجلة جامعة دمشق . دمشق . سورية . العدد الأول ٢٠٠٠

الفنية للموازنة تبويماً وإعداداً ، وتأمين البيانات اللازمة لأغراض التخطيط الاقتصادي والتحليل المالي ، وتقويم أداء النشاط الحكومي .

يلاحظ مما سبق أن الدراسات السابقة تناولت الموازنة العامة للدولة ومشكلاتها وآفاق تطويرها، أو تناولت أساليب الموازنة الحديثة كالموازنة الصفرية ودرست تطبيقها على إحدى وحدات الإدارة المحلية ، أو أنها درست الإفصاح المحاسبي في البيانات الختامية لوحدات الإدارة المحلية . لكن خصوصية البحث وأهميته ناتجتان عن كونه دراسة تفصيلية للواقع الحالي للإدارة المالية لنظام الإدارة المحلية ويسلط الضوء على مصادر تمويله ويحدد نقاط الضعف في عملية إعداد موازناته وتنفيذها وأثر ذلك على عملية التنمية المحلية ، ويقدم توصيات في مجال تطوير الإدارة المالية والنظام المالي لنظام الإدارة المحلية.

فرضيات البحث:

إن الفرضية الأساسية التي تتلمسها الباحثة وتحاول إثباتها هي ضرورة تطوير الإدارة المالية لنظام الإدارة المحلية لأن الهيكل التمويلي القائم لوحدات الإدارة المحلية غير فعال ولا يفي بالدور المناط به في التنمية المحلية، وذلك من خلال إثبات الفرضيات التالية:

١- الفرضية الأولى: تشتت مصادر تمويل وحدات الإدارة المحلية في عدة موازنات وتعدد الجهات التي تعد تلك الموازنات وتصادقها وتنفذها مما يؤثر سلباً على عملية التنمية المحلية .

٢- الفرضية الثانية : تدني كفاءة التخطيط المالي بالإضافة إلى ضعف عملية إعداد وتنفيذ الموازنات في وحدات الإدارة المحلية على اختلاف مستوياتها وغياب التنسيق الداخلي فيما بينها.

٣- الفرضية الثالثة : ضعف الإيرادات المحلية الذاتية لوحدات الإدارة المحلية مما يؤدي إلى اعتماد تلك الوحدات على الموازنة العامة للدولة .

منهج البحث :

تعتمد الباحثة على منهجين :

- المنهج الاستنباطي مستعينة بالمراجع والدوريات والتقارير والأبحاث المنشورة والإحصائيات ذات الصلة

- المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى أنه منهج واقعي اعتمدت الباحثة فيه مدخل الاستقراء القائم على دراسة واقع موازنات الإدارة المحلية المختلفة وإعدادها من خلال مراجعة القوانين والتعليمات الناظمة لها ومحاولة توضيح آلياتها ودراسة لتمويل وحدات الإدارة المحلية لعام ٢٠٠٥ في محافظة ريف دمشق.
 - وفي تطبيق هذا المنهج سلكت الباحثة في دراستها منحيتين :
 - ٤- دراسة نوعية لموازنات وحدات الإدارة المحلية في سورية .
 - ٥- دراسة كمية لموازنات وحدات الإدارة المحلية في محافظة ريف دمشق لعام ٢٠٠٥ .
- كل ذلك في محاولة لإثبات فرضيات البحث وصولاً إلى تقديم مجموعة من التوصيات لتطوير الإدارة المالية لوحدات الإدارة المحلية .

الباب الأول: الموازنة العامة للدولة في سورية هيكلتها وخصائصها

إن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتطور مستوى التنمية في العصر الراهن ، قد أدت إلى حدوث تغييرات مهمة في مفهوم ومحتوى الموازنة؛ فهذه لم تعد، كالسابق، مجرد وسيلة لحصر احتياجات الحكومة والإدارات العامة للأموال لإنجاز مهامها المحدودة ، بل أصبحت لها وظائف أخرى تكاد تكون أساسية ، وبالأخص استخدامها وسيلة مفضلة لضبط السياسة المالية للدولة وتحقيق أهدافها وتنفيذ سياستها الاقتصادية. فالموازنة قد أصبحت ذات صلة وثيقة باقتصاد الدول المعاصرة ، وهذا هو أهم الملامح التي تميز الموازنة العامة الحديثة عن الموازنة العامة التقليدية. فلم يعد بالإمكان الشروع بتحضير الموازنة دون الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية التي تنجم عن تطبيقها ولم يعد ممكناً تبني فكر الكلاسيكيين بأن النفقات العامة هي مضرّة لأنها غير منتجة^١ بل العكس فهي وسيلة لزيادة الاستثمار ورفع المستوى المعيشي للمواطنين.

وتقدم الباحثة في هذا الباب الجانب النظري لمفهوم الموازنة العامة للدولة وتطورها. كما تعرض لتطور الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية وكيفية إعدادها كون موازنات وحدات الإدارة المحلية ترتبط بالموازنة العامة للدولة وأي تطوير لهذه الموازنات يرتبط بتطوير وإصلاح الموازنة العامة للدولة وإصلاح السياسات المالية على مستوى الدولة.

المحتويات :

- الفصل الأول : مفهوم الموازنة العامة للدولة .
- المبحث الأول : تطور التنظيم المالي.
- المبحث الثاني : نشوء الموازنة .
- المبحث الثالث : مفهوم الموازنة العامة للدولة.
- المبحث الرابع : الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية
- الفصل الثاني : المبادئ الأساسية للموازنة العامة للدولة
- الفصل الثالث : تبويب الموازنة العامة للدولة وأنواعها

^١ فرحات ، فوزي . "المالية العامة : الاقتصاد المالي" . منشورات مؤسسة الحلبي الحقوقية ببيروت . لبنان . ٢٠٠١ . ص ٣٧

- المبحث الأول : تبويب الموازنة العامة للدولة.
- المبحث الثاني : تطور اتجاهات الموازنة العامة للدولة وأنواعها .
- الفصل الرابع : تبويب وإعداد الموازنة العامة للدولة في سورية
 - المبحث الأول: تبويب الموازنة العامة للدولة في سورية
 - المبحث الثاني : إعداد الموازنة العامة للدولة في سورية والرقابة عليها

- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في ولاية ساكسوني أنهالت
<http://www.sachsen-anhalt.de/LPSA/index.php?id=9726>
- خريطة الأردن حسب التقسيم الإداري:
http://www.rigc.gov.jo/Arabic_web/map26.htm
- الموقع الإلكتروني لبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية . " اللامركزية وإدارة المناطق الحضرية - الأردن"
Pogar.org/Arabic/countries/decentralization.asp?cid=1
- الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون البلدية في الأردن:
www.momnipala.gov.jo
- الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط في الأردن
www.mop.gov.jo
- الموقع الإلكتروني "بنك تنمية المدن والقرى"
<http://www.nis.gov.jo/cvdb/dema.html>

– البيانات التي تم الحصول عليها من الوزارات والجهات الحكومية المعنية مرتبة حسب ورودها في البحث:

- " الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٥ " . مديرية الموازنة العامة . وزارة المالية . دمشق . الجمهورية العربية السورية .
- " الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية لعام ٢٠٠٢ " . مديرية الموازنة العامة . وزارة المالية . دمشق . الجمهورية العربية السورية .
- "قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٨٠ تاريخ ٢٠٠٥/١/٩ لتوزيع الاعتمادات المخصصة للمشاريع الاستثمارية القسم ١٢٢ الفرع ١٢٢٠١ للعام ٢٠٠٥" .
رئاسة مجلس الوزراء . دمشق . الجمهورية العربية السورية .
- " موازنة وزارة الإدارة المحلية والبيئة لعام ٢٠٠٥ " . مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . دمشق . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "قرارات الموازنات المستقلة للمحافظات الأربع عشرة للعام ٢٠٠٥" . مديرية التخطيط . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . دمشق . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .

- "القرار رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣ الصادر عن محافظة حمص المتضمن الموازنة المستقلة لمحافظة حمص لعام ٢٠٠٥" . وزارة الإدارة المحلية والبيئة. دمشق . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "تتبع تنفيذ نفقات الموازنة المستقلة وإيراداتها لمحافظة حمص لعام ٢٠٠٥ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٦" . الصادر عن محافظة حمص. وزارة الإدارة المحلية والبيئة . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٦ .
- "مجموع الإنفاق من الموازنات المستقلة لعام ٢٠٠٥ على المشاريع المختلفة" . مديرية التخطيط . وزارة الإدارة المحلية والبيئة. دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- "موازنات مجالس المدن الداخلة في الخطة لعام ٢٠٠٥" . مالية الوحدات . مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة. دمشق. الجمهورية العربية السورية.
- "موازنات مجالس المدن غير الداخلة في الخطة العامة للدولة للعام ٢٠٠٥" . مالية الوحدات . مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . دمشق . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "موازنات مجالس البلدان للعام ٢٠٠٥" . مالية الوحدات . مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "موازنات مجالس القرى الاعتبارية الواردة إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة للعام ٢٠٠٥" . مديرية المجالس المحلية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "موازنات البلديات الواردة إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة لعام ٢٠٠٥" . مالية الوحدات . مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة. الجمهورية العربية السورية . ٢٠٠٥ .
- "خريطة محافظة ريف دمشق حسب التقسيم الإداري" . مديرية الخدمات الفنية . محافظة ريف دمشق . الجمهورية العربية السورية.

- "الخطة السنوية للمشاريع الاستثمارية لمحافظة ريف دمشق لجهات الإدارة المحلية".
مديرية تخطيط محافظة ريف دمشق. هيئة تخطيط الدولة. الجمهورية العربية السورية
آذار ٢٠٠٥ .
- "موازنات مجالس المدن والبلدان والقرى الاعتبارية والبلديات التابعة لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥" . مالية الوحدات. مديرية المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة
الجمهورية العربية السورية ٢٠٠٦ .
- "تقرير تتبع تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاستثمارية الواردة في موازنة محافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥" . مديرية تخطيط ريف دمشق . هيئة تخطيط الدولة .
الجمهورية العربية السورية ٢٠٠٦ .
- "تقرير المتغيرات الإجمالية لجهات الإدارة المحلية في محافظة ريف دمشق لعام ٢٠٠٥"
مديرية تخطيط ريف دمشق . هيئة تخطيط الدولة . الجمهورية العربية السورية.
- "قرارات توزيع إعانات المراكز الثقافية في محافظة ريف دمشق لعام ٢٠٠٥" . مديرية
المالية . وزارة الإدارة المحلية والبيئة . الجمهورية العربية السورية .
- "القرار رقم ١٠ تاريخ ١٣/٣/٢٠٠٥ الصادر عن محافظة ريف دمشق بتوزيع
اعتمادات الموازنة المستقلة للمحافظة للعام ٢٠٠٥". دائرة الموازنة المستقلة. محافظة
ريف دمشق . الجمهورية العربية السورية
- "قرار محافظ ريف دمشق تاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٥ المتضمن تعديل نفقات الموازنة
المستقلة لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥" . دائرة الموازنة المستقلة .محافظة ريف
دمشق . الجمهورية العربية السورية
- "تقرير تتبع تنفيذ نفقات الموازنة المستقلة لمحافظة ريف دمشق للعام ٢٠٠٥" .
مديرية تخطيط ريف دمشق . هيئة تخطيط الدولة. الجمهورية العربية السورية .
- "تتبع إيرادات العمل الشعبي والرسوم والتكاليف المحلية المحصلة والإعانات لعام
٢٠٠٥ لمحافظة ريف دمشق". مديرية التخطيط – الموازنة المستقلة . وزارة الإدارة
المحلية والبيئة . الجمهورية العربية السورية .